العدد ٤ من السنة الأولى ١/٤ أبريل سنة ١٩٤٠

الشؤون الاجتماعية والتعاون

مجلة شهرية تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية

كل ما يتعلق بالنشر والاشتراك يرسل باسم مدير التحرير مباشرة
قيمة الاشتراك فى اثنى عشر عددا ... ... ١٥ قرشا

ليس للمجلة وكلاء ولا محصلون

مدير التحرير المسئول : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تليفون ٨٥٣١٢

فهرس العدد

الموضوع	صفحة
* وزارة الشئون الاجتماعية — عبد الرحمن عزام بك	٣
النواحى الاجتماعية فى النهضات والحركات السياسية — محمد على علوبه باشا	١١
احذروا الاسراف فى الدعاية — عبد السلام الشاذلى باشا...	١٥
* الطفولة المشردة فى مصر — وهيب دوس بك	١٨
* الجيش المرابط وأثره فى الحياة الاجتماعية — عبد الرحمن عزام بك	٢٥
ثقافة المرأة المصرية — الأستاذ سيد قطب	٣٤
* فى سبيل تحسين حال العامل — الأستاذ حامد العبد...	٣٩
التربية الخلقية — محمد أحمد جاد المولى بك	٤٤
أبناؤنا وكيف نعودهم العمل فى ميدان الخدمة الاجتماعية — الأستاذ محمد المهباوى	٤٧
نشاط المرأة فى ميدان الخدمات العامة — السيدة زاهية مرزوق	٥٠
هل أنت زوج صالح ؟	٥٥
فن الضيافة	٥٦
الجاذبية الجنسية وكيف تحافظ عليها الزوجة — س . م	٥٩
مجهود الفرد ومجهود الحكومة — الأستاذ سلامه موسى	٦٢
* المراكز الاجتماعية فى الريف — الدكتور أحمد حسين	٦٨
قوة الأمم فى قوة أفرادها — الدكتور عبد العزيز نظمى بك	٧٢
تكاليف الزواج هى مشكلته الحقيقية	٧٦
أسباب التسلية فى البيت	٧٩
* الأندية الشعبية — الأستاذ زكى بدوى	٨٢
العادات السيئة — م . ه	٨٨
امتحان فى الثقة بالنفس	٩١
* الفلاح وكيف نرقيه — الأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح	٩٢
الطلاق	٩٧
ماذا نقرأ...	١٠١
تطوع الشبان لخدمة الاجتماعية — الأستاذ كمال الدين فهمى	١٠٤
أثر استخدام الآلات فى تعطل العمال	١٠٨
النحالة التعاونية — الدكتور أحمد زكى أبو شادى	١١٠
حماية المستهلكين — الأستاذ عبد اللطيف عامر	١١٢
أسئلة وأجوبة...	١١٧

وزارة الشؤون الاجتماعية

أغراضها ووسائلها وخططها

"في يوم ٢٩ فبراير الماضي وقف حضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام بك وزير الشؤون الاجتماعية يبين لأعضاء الاتحاد المصري الانجليزي أغراض وزارته وخططها ، مكتفيا بتوضيح أهم النقط في البرنامج العام وأقرب الوسائل الى تحقيقها . وهذا نص محاضرته القيمة مترجما عن اللغة الانجليزية"

المحرر

سألني الاتحاد الانجليزي المصري أن أتحدث اليكم عن وزارة الشؤون الاجتماعية فأولاني بذلك شرفا .

على أنه يلوح لي أن هذا التحدث قد يكون سابقا لأوانه ، لأن الوزارة ما زالت في مستهل حياتها ، فلم يكن في الوقت متسع لنا لكي نمضي في المشروعات التي وضعناها مراحل كافية يحسها الناس ، فكنت أوثر أن تتكلم الأعمال عن نفسها . إلا إني مغتبط مع كل ذلك بهذه الفرصة التي أتيحت لي لكي أجمل لكم أغراض وزارتي وآمالها وخططها .

لماذا أنشئت الوزارة :

١ — أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس سنة ١٩٣٩ فكانت النقطة الأخيرة التي انتهى اليها شعور الحكومة بمسئوليتها الاجتماعية نحو الشعب .

كانت هذه البلاد في حاجة عظيمة الى مثل هذه الوزارة لتنشيط الجهود الفردية والرسمية المبذولة في رفع مستوى الجماعة الاجتماعي ولمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية المهملة أيضا .

وكانت الوزارات السابقة قد قطعت مراحل عديدة في وضع أسس هذه الوزارة بانشاء مصالح وادارات عديدة لمعالجة طائفة من الشؤون الاجتماعية ، وربطت كل مصلحة بإحدى الوزارات ، ولكن ظهر شيئا فشيئا أن طبيعة هذه المصالح لا تقع ضمن المقاصد العامة التي أنشئت من أجلها تلك الوزارات ، كمصلحة العمل ، ومصلحة السجون ، والجمعيات التعاونية .

ثم إن هناك الكثير من مشاكل الجماعات التى أهملت أو أغفلت كل الاغفال ، كمشاكل الفلاحين التى أثارت اهتمام الجمهور بالشؤون الاجتماعية والتدريب على العمل الاجتماعى ، فانشئت وزارة الشؤون الاجتماعية لكى تسد هذه الحاجة .

٢ — قد يكون من المفيد أن نذكر أننا لسنا أول بلد ينشئ وزارة للشؤون الاجتماعية فلهذه الوزارة أمثال فى يوجوسلافيا و بلاد السكندينافى واليابان .

٣ — يمكن إجمال سياسة الوزارة الأساسية فيما يلى :

(ا) جعل الدراسات والأبحاث أساسا لوضع المشروعات الاجتماعية .

(ب) دراسة القوانين اللازمة التى ينبغى أن يتألف منها هيكل برنامج العمل الاجتماعى و إصدار هذه القوانين .

(ج) تشجيع الهيئات الخصوصية .

(د) التربية للعمل الاجتماعى ، وكذلك تشجيع التطوع للعمل الاجتماعى .

ولم تر الوزارة بازاء المتاعب المالية فى الوقت الحالى و بازاء طبيعة العمل الاجتماعى التى تتطلب البناء شيئا فشيئا أن من الملائم بذل الجهد لوضع مشروعات واسعة النطاق ، ولكنها وجهت جهودها إلى وضع حل تدريجى لمشكلتين من المشاكل الملحة وهما مشكلة الطبقة العاملة ومشكلة الفلاحين .

كان من الطبيعى بعد حركة العمال التى حدثت عقيب الحرب الماضية و بعد نمو التجارة والصناعة فى مصر ، أن تعمل الحكومة المصرية على وضع برنامج يخفف بعض المتاعب التى يتعرض لها عمال الصناعات ، وعلى إنشاء تشريع اجتماعى تعالج به مشاكل العمل المختلفة وعلى تحديد العلاقة على الأخص بين العمال وأرباب الأعمال . وقد جرى كل ذلك بعد استشارة الخبراء من المصريين والأجانب .

وقد أنشئ مكتب للعمل فى سنة ١٩٣٠ و يسرنى أن أقول إن أعماله بررت إنشاءه .

و إننى أرسم لكم صورة وجيزة لحالة طبقة من الشعب المصرى يزيد عددها على المليون وهى طبقة عمال التجارة والصناعة والنقل ، لكى أضع أمامكم فكرة عما تنطوى عليه مقاصدنا وآمالنا نحو العمال الصناعيين . فأرجو التسمح عن رسم هذه الصورة .

إن مستوى المعيشة بين هؤلاء العمال منحط جدا كما تعلم جميعا ، نعم إن بعض عمال الصناعات اليدوية والعمال الفنيين يتقاضون أجورا لا بأس بها ، ولكن معدل الأجور لا يزيد على ثمانية قروش فى اليوم ولا تزيد مدة العمل فى الشهر على عشرين يوما .

أما من الناحية الصحية ، فان الظروف الصحية سواء فى المعمل أو فى المنزل تحتاج الى تحسين أساسى . وقد أهملت العناية الصحية أيضا فى كثير من أماكن العمل و بلغت مشكلة الاسكان فى المواطن الغاصة بالناس مبلغا يرثى له .

ويسمع المرء عن حالات يطبق فيها نظام المناوبة لاعلى ساعات العمل فى المعمل فقط بل على ساعات النوم فى المنازل أيضا . وقد قيل لى إن هناك أماكن استؤجرت فيها الغرف لثلاث نوبات من العمال على أن تستعملها كل نوبة ثمانى ساعات فى اليوم الواحد .

ولا أود أن أتبسط فى هذه الأمور أو أن أصف لكم حالة العمال الصحية ، لأننا نعرف جميعا ماهم عليه من سوء الغذاء وما يتعرضون له من الأمراض . ولا يخطر لى أن أتوسع فى مسألة البطالة التى نشعر بها الآن بالنظر الى الحالة الحاضرة فى العالم . ولكننى أعتقد أن هذه المشكلة ستلقى علاجها عند ماتعود الثقة المالية والاقتصادية وتنفذ المشروعات العمومية والخصوصية الهامة التى ترمى الى تنمية موارد البلاد .

فآمل أن تكون الكلمات القليلة التالية كافية لذكر النقط الرئيسية فى برنامجنا المتعلق بالمستقبل القريب .

ويمكن تلخيص هذا البرنامج تحت ثلاثة عناوين وهى :

(١) التشريع .
(٢) الصحة .
(٣) تحسين مستوى المعيشة .

التشريع :

جعلت الحكومة المصرية تنظر فى خلال ١٥ سنة مضت فى وضع قانون أساسى للعمل تعالج به المتاعب الحالية القائمة بين العمال وأرباب الأعمال .

وقد صدر حتى الآن بعض القوانين المهمة وهى :

(١) قانون ينظم عمل الأحداث فى الصناعة .
(٢) « عمل النساء فى التجارة والصناعة .
(٣) « ساعات العمل للعمال البالغين فى بعض الأعمال الخطرة .
(٤) قانون التعويض للعمال .

وتعلمون أن أمام البرلمان الآن مشروع قانون يمنح العمال حق المساومة جماعة لكى يستطيعوا أن يكونوا فى مركز يسمح لهم أكثر من ذى قبل بأن يواجهوا أرباب الأعمال . وإننى واثق بأن مشروع قانون عقد العمل سيقدم أيضا الى البرلمان بعد أسبوع أو أسبوعين .

ولا شك فى أن ذلك يضع حدا لبعض المنازعات التى تنشأ فى الوقت الحاضر بين العمال وأرباب الأعمال من أجل تحديد الأجور وحالات الاستغناء وحقوق الفريقين وواجباتهما.

ونأمل أن يقدم الى البرلمان أيضا مشروعان مهمان آخران فى دورته الحالية يساعدان من عدة نواح على تحسين الصحة وتدخلان لأول مرة فى مصر نظام التأمين الالزامى .

وإننى أدرك حق الادراك أن الصناعة فى مصر مازالت فى مهدها . ولما كان خير العمال الحقيق يتوقف الكثير منه على رخاء الصناعة فمن واجب المشرع أن لايهظ عاتقها بأعباء لاموجب لها، ولذلك جعلنا مشروعنا قاصرا على تأمين الصحة الالزامى . وستعان أحكام هذا المشروع حالما يجتاز مراحله المختلفة . وإننى واثق أنه لن يلقى أى اعتراض لأن العون المالى الذى يتطلبه من أرباب الأعمال ومن العمال ومن الحكومة طفيف فيسهل قبوله فى الحال .

ويعد الآن مشروع قانون آخر يفيد العمال كثيرا، كما يفيد أرباب الأعمال، وهو مشروع قانون العمل . ويرمى هـذا المشروع الى معالجة الحالة السائدة فى المعمل ويساعد على توفير الأسباب الصحية فى أماكن العمل .

وقد اقتصرت فى كلامى على النقط المهمة فى البرنامج التشريعى . ولكن هناك مشروعات قوانين أخرى تحت البحث كمشروع لتنظيم ساعات العمل فى أماكن البيع بالتجزئة، ومشروع لحل منازعات العمل ، وآخر لتنظيم الاتفاقات التى تشمل الجماعات . فلا أريد أن أتبسط فى الكلام عليها لأنها مازالت قيد الدراسة .

الصحة :

ويرمى القسم الادارى من هذا البرنامج أيضا الى تحسين الصحة ومستوى المعيشة .

وأول ما سيعمل فى هذه الناحية هو إنشاء ادارة صحية صناعية فى مصلحة العمل للبحث فى الأمراض التى يتعرض لها العمال فى الصناعات وتبويبها وتحضير نظام للتأمين يتناولها، والعمل بالتعاون مع السلطات الصحية الرسمية لمعالجة مسألة الغذاء المهمة المعقدة .

تعلمون جميعا أن الحكومة المصرية فكرت فى السنوات القليلة الماضية فى بناء مساكن أنموذجية للعمال فى المواطن المزدحمة فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها .

وقد أنشئ حى فى امبابه ونحن نضع الآن مشروعا لإنشاء منازل كهذه المنازل فى المحلة الكبرى. وبما أن الحكومة لا تستطيع وحدها طبعا تمويل هذه المشروعات ولا سيما حيث تستفيد الشركات المختلفة والهيئات الصناعية منها بالذات أو بالتبع، فإننا نتكل على العون ممن يهمهم الأمر. ويسرنى إن أقول أن شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى وعدتنا بكل مساعدة ونأمل أن نلقى مثل هـذا النجاح عند ما نخاطب الشركات الكبيرة التى تستخدم عددا كبيرا من العمال ممن يحتاجون الى الترفيه .

وهناك أمور أخرى يتناولها الدرس ويراد بها أن تكون عونا على تحسين الأحوال التى أشرت إليها لحسن استخدام أوقات الراحة بإنشاء أندية وملاعب ومتنزهات للعمال فى المناطق الصناعية المختلفة . وسنعنى فى هذه المشروعات بمسألة الغذاء فنعد العدة لتقديم طعام بأقل الأثمان لأعضاء الأندية . ويسرنى أن أقول إن الحكومة أرصدت فى الميزانية المقبلة عشرة آلاف جنيه لمثل هذه المشروعات .

تحسين مستوى المعيشة :

و إنى أدنو الآن من مشكلة خطيرة ملحة وهى مشكلة تحسين حالة الفلاح الاجتماعية .

ان الوزارة تدرك ما فى هذه المشكلة من الصعوبة والتعقد والدقة . وتدرك أيضا انه يجب أن تتعاون المصالح الحكومية والهيئات الخصوصية والأفراد فى السعى الى حل مشاكل الفلاح الاجتماعية . ومن واجب هذه الوزارة أن تخطو خطوة ملؤها الجرأة والاقدام فى حل بعض مشاكله الملحة على الأقل . ومما يساعدها على ذلك ماظهر من النجاح فى التدابير التى اتخذت لحل الكثير من مشاكل العمل مع أن هذه المشاكل كانت تعد منذ ١٠ سنوات أو ١٥ سنة أعوص من أن تحل .

وتوجه الوزارة عنايتها الى حل بعض المشاكل الاجتماعية الأساسية التى تواجه البلاد بجملتها كتشجيع الملكيات الصغيرة ، وتنظيم إيجاد الأراضى على أساس أقرب الى العدل ، وزيادة دخل الفلاح الفقير ، والمساعدة على حسن توزيع السكان وما أشبه ذلك .

على أننى سأقتصر هذه الليلة على الكلام عما نسميه " المركز الاجتماعى " الذى هو هيئة جديدة فى مصر لكونه مثلا لأساليب الوزارة فى الدنو من مشاكل الفلاح المعقدة بغية حلها .

أسست فكرة هذا المركز على مبدأين أساسيين :

الأول — هو أن نواحى التحسين الثلاث أى الناحية الاقتصادية والناحية الصحية والناحية الاجتماعية يجب أن تنفذ معا فى وقت واحد لأنها مترابطة فيما بينها كل الترابط .

والثانى — هو أنه يجب أن نجعل الفلاحين أنفسهم يشعرون بالحاجة الى التحسين وبضرورته وأن يشتركوا فى تنفيذ المشروع بالاستفادة منه كل الاستفادة ويهتموا للعناية به وصيانته اهتماما حقيقيا .

وكنا نؤمل فى البدء إنشاء مائة من هذه المراكز الاجتماعية فى السنة المالية المقبلة تبلغ تكاليفها ثلاثمائة ألف جنيه ولكن الظروف الحالية لم تسمح إلا بتخصيص مائة ألف جنيه لإنشاء ثلاثين مركزا إلا أننا نرجو أن تطرد الزيادة فى عددها الى أن تشمل جميع القرى المصرية .

وسأبسط الآن تنظيم هذه المراكز الاجتماعية ومهامها بإيجاز .

المركز الاجتماعى :

ستصدر التحسينات فى كل قرية عن مركز اجتماعى يخدم فلاحى القرية ويحسن مستوى معيشتهم . ويكون على كل مركز أن يخدم عشرة آلاف من السكان . فهو إما أن يخدم القرية التى ينشأ فيها اذا بلغ عدد سكانها ١٠,٠٠٠ أو أكثر أو يضم إليها قرية أخرى مجاورة أو قريتين لكى يبلغ العدد نحو عشرة آلاف .

وينشئ المراكز ويديرها القرويون أنفسهم . وستكون الواجبات الملقاة على مصلحة الفلاح فى وزارة الشؤون الاجتماعية بإزاء هذه المراكز كما يلى :

(١) إقناع الفلاحين ، من طريق الاتصال الشخصى ، بأهمية تحسين الأحوال الاجتماعية وتشجيعهم على أن يتولوا بأنفسهم هذا التحسين .

(٢) إرشاد القرويين وإمدادهم بالنصائح الفنية عندما يشرعون فى التحسين .

(٣) إمدادهم بمساعدات مالية تضاف الى الأموال التى تجمع محليا للقيام بما يوضع من المشروعات .

(٤) مراقبة المشروعات مراقبة دقيقة وفحص ماليتها والسهر على أن تحقق الغاية المنشودة منها .

عمل المركز الاجتماعى :

يتناول عمل المركز الاجتماعى ما يلى :

(١) تحسين حالة الفلاح الاقتصادية بمساعيه الخاصة . وتشمل أساليب التحسين أمورا منوعة ، كإقناعه باتباع وسائل أفضل من الوسائل الحالية فى الزراعة ، ومساعدته على إيجاد موارد جديدة بزيادة انتاج الماشية والدواجن ، والتوسع فى الصناعات الزراعية والمنزلية ، وتنشيط التعاون بين الفلاحين لخفض تكاليف الانتاج وإتاحة فرص لهم أفضل من الفرص الحالية لتسويق محاصيلهم .

(٢) تحسين الصحة فى القرية بإفهام الفلاح مبادئ العناية الصحية وإقناعه بتحسين محيطه وتوفير المعالجة الطبية له .

(٣) تحسين المستوى الاجتماعى والثقافى باستخدام الراديو والوسائل الأخرى لأغراض تهذيبية وأدبية ، وفض المنازعات العائلية والعناية بشؤون الأسرة وتنظيم الاحسان ، وهلم جرا .

(٤) المحافظة على النظافة العامة فى القرية والعناية بالطرق وتنويرها وإنشاء الحدائق والمتنزهات للأولاد ، وأمثال ذلك من الأعمال التى من شأنها تحسين الحياة فى القرية وجعلها رغدة مستحبة .

على أننا لا ننتظر من جميع المراكز أن تقوم بهذه الأعمال كلها على أكمل وجه فى وقت قريب ، ولكننا واثقون كل الثقة بأن هذه المقاصد ستتحقق مع الزمن بفضل الاقناع الشخصى والجهد المتواصل .

إنشاء المركز الاجتماعى :

(١) الأبنية وتجهيزاتها — ستكون بسيطة جدا ومن نوع متواضع . وتحتوى على مستوصف ومركز لرعاية الطفل وطلمبات مياه وحمامات ومغاسل وقاعة كبيرة للاجتماعات والخطب والتسلية وفيها جهاز راديو الخ . . . وتكون الى جوار ذلك جمعية التعاون ومخازنها ودكان ومحل لمنتجات الألبان أو اية صناعة زراعية أخرى وفاقا للأحوال المحلية .

(٢) الموظفون — يكون بين الموظفين رجل زراعى خبير وطبيب وممرضة زائرة وعلى هؤلاء الموظفين أن يجتازوا الامتحان فى فرع أعد خصيصا للعمل الاجتماعى فى الأقاليم الزراعية قبل تعيينهم ، وينتخب الموظفون من هواة الشؤون الاجتماعية القادمين فى الأصل من الأقاليم .

التكاليف :

ذكرت فيما تقدم أن من المبادئ التى يقوم عليها مشروع المراكز الاجتماعية اشتراك القرويين فى تكاليفه . ويجوز أن يكون هذا الاشتراك تبرعا بارض أو بمواد أولية للبناء أو تطوعا للعمل الخ .

إن الاختبارات الماضية فى أمور التبرع للخدمات العامة كالمدارس فى القرى والجوامع وإيماننا بما فطر عليه الشعب المصرى من حب الخير العام ، وما يعززه من تعاليم ديننا الانسانية والخيرية — كل ذلك يجعلنا نشعر بأن القرويين يبادرون حالما يقتنعون بفوائد هذه المراكز ومزاياها إلى معاونتها بالمال مختارين . ومهما يكن التبرع يسيرا فانه يحدث أثره المعنوى الذى يجعل الفلاح يشعر بأنه يشترك فى تحسين أحواله الخاصة . وإننا نأمل أيضا أنه كلما تحسن مستواه وزادت ثقته بفوائد هذه المراكز عظمت المساعدة التى يقدمها لها الى أن تصبح قادرة على القيام بأعمالها بدون مساعدة كبيرة من الحكومة .

وكل مركز يخدم عشرة آلاف قروى يكلف الحكومة نحو ٣٠٠٠ جنيه فى السنة الأولى ، ويعتبر هذا المبلغ إعانة لسد تكاليف الأبنية والطلمبات وحفر الآبار وإنشاء المغاسل العامة والمساقى للماشية وتشجيع الفلاحين على إنشاء دورات مياه فى منازلهم ودفع مرتبات الموظفين وأثمان الأدوية الخ .

أما فى السنة الثانية فان الإعانة الحكومية تكون نصف ذلك المبلغ لأن الأبنية تكون قد بنيت فيصيب النفس الواحدة ١٥ قرشا وكلما زادت المساعدات أمكن تخفيض هذا المبلغ ذاته ايضا .

ومهما يكن ما يقال عن مشروع المركز الاجتماعى فلا شك فى أن الفلاح يستفيد من الخدمات العديدة المتوفرة فيه ، لأنها تحتوى على تحسين الأحوال الصحية والمعالجة الطبية المجانية والعناية بالأطفال وتمهيد السبل لنشر الحركة التعاونية ومعرفة الصناعات المنزلية ولإغاثة من لامغيث لهم .

ومن الأعمال المهمة التى تضطلع بها وزارة الشؤون الاجتماعية إنشاء عمل اجتماعى منظم كالاسكان ودور الأيتام والجمعيات الخيرية وتوزيع الصدقات وحسن استخدام أوقات الفراغ وخير الأسرة وما شاكل ذلك .

وقد يكون من المفيد فى صدد هذه الناحية المهمة من نواحى جهود الوزارة ذكر السياسة التى بنيت عليها هذه الجهود .

(١) تبذل الهيئات الخصوصية جهودا عديدة فى سبيل العمل الاجتماعى فمن المهم تنظيم صلة وزارة الشؤون الاجتماعية بهذه الجهود . وأود أن أصرح بأنه ليس من سياسة الوزارة أن تحل محل أية هيئة من أى نوع كان بل أن سياستها هى أن تتعاون مع هذه الهيئات وما أشبهها من الجمعيات وأن تزودها بالتشجيع والإرشاد الأدبى وأن تساعدها ماليا كلما تسنت لها المساعدة .

(٢) تنسيق جهود الجمعيات والهيئات المماثلة لها .

(٣) رفع مستوى العمل الاجتماعى إجمالا بالدعاية والتدريب والمحاضرات والتفتيش والنصيحة ووضع الأمثلة .

(٤) لما كان العمل الاجتماعى جديدا وعسيرا ومعقدا فان سياسة الوزارة تقضى بتشجيع استخدام الرجال المدربين على الخدمة الاجتماعية فى المشروعات الاجتماعية والمعاهد التى تعالجها رغبة فى الحصول على أكبر خدمة للأفراد الذين تتناولهم المساعدة .

هذه هى خلاصة المقاصد الرئيسية لوزارة الشؤون الاجتماعية .

ويجمل بى أن ألفت النظر مرة أخرى إلى ما فى طبيعة الاصلاحات الاجتماعية من الصعوبة والتعقيد والبطء فارجو ألا تنتظروا المعجزات من هذه الوزارة وأطلب أن يتاح لها الوقت الكافى قبل إصدار الحكم .

وأود أن أقول فى الختام إن الحكومة لا تستطيع أن تحمل وحدها عبء العمل الاجتماعى والتحسين الاجتماعى كله فيجب علينا أفرادا وجماعات أن نقوم بواجباتنا الاجتماعية نحو المجتمع المصرى بكل وسيلة ممكنة . ولابد من التعاون بين الحكومة والهيئات الخصوصية والأفراد فى الجهود التى نبذلها من أجل خير البلاد الاجتماعى وتقدمها وإسعادها .